المستخلص

الانتخابات والمشاركة فيها في حال تم توفير كل متطلبات إجرائها القانونية والسياسية سوف تعتبر خطوة مركزية لاستعادة عافية ووحدة النظام السياسي، وعلى الرغم من الإدراكِ العميق بأن اشتراط التتابع في الانتخابات لا يخلو من دهاء سياسي ولا يخرج عن سياق سياسية الإلهاء المتبعة طول فترة الانقسامات بن الاحزاب السياسية والتيارات ، ، فلابد من تحصين هذا المسار والعمل على إنجاحه، باعتبار أن الانتخابات استحقاقا دستورياً، وحقاً طبيعياً وقانونياً، وإضافة لكونها الوسيلة الديمقراطية والقانونية لتجديد الشرعيات وتوحيد المؤسسات الحكومية بشقيها، وبناء نظام سياسي ديمقراطي بعيدًا عن المحاصصة. وهذا كله يحتاج الى ضمانات سياسية وقضائية

ولهذا لابد من جعل فرصة إجراء الانتخابات مدخلًا مهمًا للتوافق على قواعد العمل الوطني والشراكة بين مكونات المجتمع العراقي من قوميات واقليات باعتبارهم شعبًا واحدًا، إضافة لتأكيد وحدة الموقف الوطني المشترك في مواجهة التحديات الوطنية، وفرصة لتجاوز حالة انهيار المؤسسات وغياب دورها ولتحقيق فصل السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، وترسيخ التعددية السياسية وحماية حقوق الإنسان إضافة الى إيجاد هيئات منتَخَبة تُدير أمور الناس وتؤمن لهم متطلبات الحياة اليومية والخدمية، خاصة في ظل ترهل وانهيار وتراجع دور المؤسسات الوطنية ، وما وصلت إليه الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي ارهقت المواطن العراقي.

وهذا ما جعلنا نبحث في جزئيات ضمانات المشاركة في العمليات الانتخابية التي تمكن الناخبين الاطمئنان على عدم ضياع حقوقهم مما يدفعهم للمشاركة الواسعة في انتخابات حرة، ونزيهة معبرة عن إرادة الشعب، التي ينتج عنها حكومة شرعية، يوكل إليها مهام إدارة الدولة .

ضمانة الرقابة السياسية المتمثلة برقابة الرأي العام، ورقابة مجلس النواب فضلاً عن ضمانة الرقابة القضائية على الانتخابات، والجهات المختصة في النظر بالطعون الانتخابية وسلطاتها .